الأمم المتحدة

A/ES-10/732–S/2016/770

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
9 September 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وموجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لتنبيهكم إلى الوضع الخطير والتوترات المتزايدة باستمرار في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة للاستفزازات والأعمال غير المشروعة المتواصلة التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. وتتمادى السلطة القائمة بالاحتلال على أساس يومي، في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي تزيد من تفاقم الحالة الإنسانية على الأرض، وتكثيف الصعوبات التي يواجهها الشعب الفلسطيني وتقليص أي أمل في تحقيق السلام القائم على أساس حل الدولتين.

واليوم، نود أن نلفت انتباهكم الفوري إلى الوضع الحرج للسجناء السياسيين الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل بصورة غير قانونية. ولا يزال الآلاف من الفلسطينيين، ومن بينهم نساء وأطفال، يحتجزون في ظروف مزرية ويتعرضون لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ولا بد لي بوجه خاص، من التأكيد على محنة السجناء الثلاثة المضربين عن الطعام الذين يعرضون حياتهم للخطر بطريقة سلمية احتجاجا على احتجازهم بدون تهمة. وفي هذا الصدد، مالك القاضي، وعمره ٢٠ عاما، والأخوان محمد بلبول، وعمره ٢٥ عاما، ومحمود بلبول، وعمره ٢١ عاما مستمرون في الإضراب عن الطعام منذ أكثر من ٦٧ يوما،

16-15764 (A) 140916 150916

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويوشكون أن يواجهوا الموت المحتوم بعد أن قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإهمالهم ومعاملتهم معاملة غير إنسانية.

وتم نقل المضربين الثلاثة عن الطعام إلى المستشفيات الإسرائيلية بسبب التدهور الشديد في صحتهم. فمحمد يعاني حاليا من العمى المؤقت. وقد ساءت حالته الصحية بعد أن حاول العاملون في المستشفى وسلطات الاحتلال الإسرائيلي تغذيته قسرا، التي تعتبر شكلا من أشكال التعذيب. وفي الوقت نفسه، تدهورت صحة محمود أيضا الذي يواجه خطر الإصابة بالشلل. وأُلقي القبض على الأَخوين معا أثناء غارة عنيفة قبل الفجر شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي التي اقتحمت مترل عائلتهما في بيت لحم في الضفة الغربية المحتلة يوم ٤ تموز/يوليه ٢٠١٦. وفي الوقت نفسه، كان مالك مضربا عن الطعام منذ ١١ تموز/يوليه بعد إلقاء القبض عليه يوم ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦، في بيت لحم أيضا. وهو يعاني من آلام حادة في الصدر والبطن، وقام الأطباء بإبلاغه بأنه يجازف بتلف أعضائه.

إننا نحث المجتمع الدولي على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على وقف هذه الممارسات المدانة والاستجابة للنداءات التي تطالب بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، واحترام ما لهم من حقوق الإنسان. ويجب أن يقوم المجتمع الدولي ببذل جهود جادة لإجبار إسرائيل على الانصياع للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، ولا سيما المادة ٧٦ من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، التي تحدد بوضوح حقوق الأشخاص المشمولين بالحماية الذين يواجهون الاحتجاز من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل تصرف السلطة القائمة بالاحتلال بإنسانية إزاء الأسرى المضربين عن الطعام بصورة سلمية خالية من العنف وإطلاق سراحهم وسائر الفلسطينيين الآخرين المحتجزين بشكل غير قانوني وتعسفي.

وعلاوة على ذلك، أقدمت السلطة القائمة بالاحتلال على ارتكاب عملية أخرى للإعدام خارج نطاق القضاء في مخيم شعفاط للاجئين في القدس الشرقية المحتلة، مما أسفر عن مقتل مصطفى نمر، وعمره ٢٧ عاما، وإصابة ابن عمه علي نمر بجراح خطيرة. وكانت قوات الاحتلال في المخيم تقوم بتنفيذ غارة عنيفة عندما عاد مصطفى وعلي إلى المخيم بعد تسوق المواد الغذائية. وعندما وصلا إلى المخيم أمطرت قوات الاحتلال سيارتهما بأكثر من ٦٠ رصاصة كما قامت بإطلاق النار على سيارات الإسعاف التي حاولت الوصول إلى الشابين لأكثر من ساعة. وأُعلن عن وفاة مصطفى في مكان الحادث إلا أن قوات الاحتلال الإسرائيلي أخذت جثمانه وامتنعت عن تسليمه لعائلته. ويقيم علي حاليا في مستشفى هداسا في القدس الشرقية المحتلة، حيث يعالج من نزيف خطير. وقد تكشف عرض آخر للاستخفاف التام بحياة الإنسان الفلسطيني والسلوك غير الأخلاقي الذي تمارسه قوات

الاحتلال، في شريط الفيديو الذي أُخذ للحادث المأساوي وأظهر القوات الإسرائيلية المحتلة وهي تطلق النار على السيارة بعد أن تم إيقافها. إن هذه الحالات الأخيرة للإعدام خارج نطاق القضاء تسلط الضوء على الحاجة المستمرة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. وإننا علاوة على ذلك، نطالب بالعدالة لشعبنا، وندعو المجتمع الدولي إلى محاسبة مرتكبي هذه الجريمة الأخيرة عن جرائم الحرب التي ارتكبوها. ولا بد من وضع حد فوري لثقافة الإفلات من العقاب التي تتمتع بها إسرائيل لنصف قرن على حساب حياة الفلسطينيين الأبرياء بسبب تقاعس المجتمع الدولي.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يواصل إعفاء إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من مسؤوليتها عن هذه الانتهاكات ومن الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وإننا ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى التحرك على وجه السرعة وعلى نحو مسؤول لكفالة وقف تصعيد هذا الوضع الخطير في فلسطين المحتلة، بما في ذلك على وجه الخصوص في القدس الشرقية المحتلة، ووضع حد لانتهاكات السلطة القائمة بالاحتلال للقانون الدولي، وهي الانتهاكات التي لا مبرر لها بأي حال من الأحوال، والتي لا تزال مصدر مشقة جسيمة ومعاناة شديدة للشعب الفلسطيني، وتعرض للخطر آفاق التوصل إلى تسوية سلمية عادلة على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفقا للحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٥٩٤ رسالة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (A/ES-10/731-S/2016/758) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

سفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة